مجلة العلوم القانونية و الاجتماعية

Journal of legal and social studies

Issn: 2507-7333

Eissn: 2676-1742

السكان والتنمية في ولاية تيرارزة (موريتانيا)

Population and development in Tararaza state (Mauritania)

محمد الأمين عابدين[1]*، زهير النامي[2]

[1]جامعة نواكشوط (موريتانيا)، Med.lemine.abidine1989@gmail.com

[2]جامعة سيدي محمد بن عبد الله (المغرب)، zouhair.ennamy@usmba.ac.ma

تاريخ ارسال المقال:2020/09/10	تاريخ القبول:2020/11/01	تاريخ النشر:2020/12/01

*المؤلف المرسل

الملخص:

يعالج هذا المقال موضوع السكان والتنمية في ولاية الترارزة (موريتانيا)، ويشتمل على محورين، الأول منهما خصص لدراسة السكان في ولاية الترارزة، في حين عالج الثاني التنمية في هذه الولاية، هذا إضافة إلى مقدمة وخاتمة ضمت أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة وتوصيات من شأنها أن تساهم في تحقيق آمال وتطلعات السكان، وفي نفس الوقت تساعد الدولة على الرفع من عجلة التنمية في هذا المجال الذي يتمتع بمقومات اقتصادية هامة من شأنها ان تجعل منه قطبا تنمويا بارزا في موريتانيا.

الكلمات المفتاحية: السكان؛ التنمية؛ المجال؛ ولاية الترارزة

Abstract :

This article deals with the issue of population and development in the state of Tararaza (Mauritania), and it includes two axes, the first of which was dedicated to the study of population inTararaza state, while the second addressed development in this state, in addition to an introduction and a conclusion that included the most important findings of the study and recommendations that would to contribute to achieving the hopes and aspirations of the population, and at the same time helping the state to raise the wheel of development in this field, which has important economic ingredients that would make it a prominent development pole in Mauritania.

Keywords: population; development; field;Tararaza state

مقدّمة:

السكان والتنمية مشكلتان جدليتان متلازمتان ومترابطتان ومتصلتان اتصالا وثيقا تؤثر كل منها في الأخرى وتتأثر بها، ودراسة هذا الترابط وهذا التأثير المتبادل أصبحت تحتل مكانة سامقة وأهمية كبيرة وتشغل بال المفكرين والاقتصاديين وعلماء الاجتماع والديموغرافيا والبيولوجيا والبيئة والباحثين ليس على المستوى المحلى والإقليمي فحسب، بل على مستوى العالم بأسره، وعلى الرغم من تباين واختلاف وجهات النظر حول هاتين القضيتين (السكان والتنمية) بين المدارس الفكرية المختلفة في العالم انطلاقا من الأسس والمرجعيات التي تتكئ عليها كل مدرسة، فإن القاسم المشترك والمتفق عليه بين الجميع – بشكل لا يقبل الشك أو الريب أو الجدل– هو الترابط والتلازم والتأثير المتبادل بين السكان والتنمية فكما أن الإنسان هو صانع التنمية والعامل الرئيسي والمحرك الفعلي في قيامها كذلك فهو هدفها وغايتها في الآن ذاته.

واعتمادا على ما تقدم من ترابط وطيد وعلاقات متبادلة بين السكان والتنمية نستطيع ملاحظة أن هذا الترابط الوثيق بين السكان والتنمية أدى إلى تزايد الاهتمام بهاتين المسألتين، فتتالت المؤتمرات الدولية والإقليمية والمحلية للنظر في القضايا العريضة للسكان والنمو الاقتصادي والتنمية والعلاقات المتبادلة بينها، مما يعكس الوعي المتزايد بأن قضية السكان والتنمية، هي قضية وثيقة الاتصال لدرجة أنه لا يمكن بحث أي منهما بمعزل عن

الأخرى، وهذا ما دفعنا لدراسة وإبراز العلاقات بين هاذين العنصرين محاولين تسليط الضوء على العلاقات المتبادلة وتأثير ها على التنمية في مجال جغرافي اخترنا أن يكون ولاية الترارزة التي تحتل الركن الجنوبي الغربي من البلاد الموريتانية، خصوصا لما لهذه الولاية من ميزات وخصوصيات جعلتها حقلا خصبا لهذا النوع من الدراسات التي تمتاز بالأهمية والأصالة.

1. إشكالية الدراسة

شهد مجال الترارزة مجموعة من التحولات الاجتماعية والاقتصادية، ساهمت فيها عدة عوامل لعل أبرزها عامل الجفاف وتراجع نصيب المجال الريفي من الاستثمارات العمومية، مما عمق الإشكاليات التي تعاني منها التنمية الاجتماعية والاقتصادية، فقد أدى الجفاف إلى تدمير الثروة الحيوانية التي كان يعتمد عليها السكان المحليون، كما أن التغيرات المناخية عملت على نقص كمية الأمطار الساقطة؛ مما جعل الدولة تتجه بسياستها إلى مجال الزراعة المروية؛ كما أن السكان شهدوا زيادة معتبرة خلال العقود الأخيرة وهو ما زاد من حجم السكان في هذه الولاية، إضافة إلى أن السياسات الحكومية عملت عن قصد أو غير قصد في توزيع السكان في هذا المجال، ولم تستطع السياسات التي انتهجتها الحكومة والفاعلون المحليون في تصحيح الاختلالات الهيكلية والبنيوية التي تعاني منها التنمية، كما لم تفلح تلك الجهود المبذولة في خلق تنمية شاملة ومتناغمة ترفع التحديات وتلبي تطلعات السكان.

ومن هنا فإن هذه الأسباب مجتمعة متزامنة ومترابطة ومتداخلة ألقت بظلالها على السكان وجرت ذيولها على المجال بتأثيرها على مقومات إنتاجه، التي تشكل حجر الزاوية في العملية التنموية، ومن هنا تبرز الإشكالية الرئيسية لهذا المقال، ومن أجل رفع اللبس والغموض الذي قد يكتنف هذه الإشكالية سنجيب عن الأسئلة التالية:

- كيف تم استقرار السكان في هذا المجال؟
- ما هي بنيات هؤلاء السكان؟
- ما هي العوامل المتحكمة في توزيعهم؟
- ما هي التنمية التي يتيحها المجال في هذه الولاية؟
- وما هي الاستراتيجيات الكفيلة بتحقيق التنمية في هذا المجال؟

وبما أن لكل دراسة مناهجها الخاصة بها، فإن هذه الدراسة ستتم من خلال الاعتماد على المنهج العلمي الوصفي والتحليلي، الذي يستخدم في الغالب مقاربات جغرافية تهتم بالعلاقة بين الظواهر وتوزيعها المجالي وتطورها وتأثير بعضها على بعض، وكذلك الاهتمام بالبنيات والأشكال التي تتخذها تلك الظواهر في ظروف معينة؛ كما سيكون للمقاربات التاريخية والكمية والاجتماعية والاقتصادية حضور في مواقع مختلفة من هذا العمل.

2. الدراسة

لا تخفى الأهمية التي تحظى بها الدراسات السكانية والدراسات التنموية؛ نظرا للارتباط الكبير القائم بين هذه الثنائية المتلازمة، حيث تعد العلاقة بين السكان والتنمية من أكثر العلاقات إشكالية في المجتمعات المعاصرة،

من هنا ظهرت أهمية التركيز على الجوانب الديموغرافية للسكان ودمجها مع الجوانب التنموية؛ لأن السكان فضلا عن كونهم صانعي التنمية والمسؤولين عن إنجاحها، فإن أعداد السكان وتركيبهم النوعي تشكل عوامل مؤثرة في التنمية.

إن الدولة الموريتانية لم تول أهمية خاصة للسياسات السكانية، ولم تكن متحمسة للأخذ بالتوصيات الدولية الداعمة للحد من النمو السكاني، ولم يكن هنالك ربط للمسألة السكانية بجهود التنمية، مع أن هنالك من الباحثين من يرى أن الزيادة السكانية تساهم في تعزيز التنمية؛ خاصة نسبة السكان الشباب القادر على العمل مع توفر المتطلبات اللازمة لهذه التنمية، واتخاذ تدابير وصياغة سياسات سكانية ذات أهداف واضحة وقابلة للتطبيق؛ ذلك أن الخطط والاستراتجيات التي اتخذتها موريتانيا في المجال التنموي والاقتصادي والاجتماعي لم تراع فيها القوى البشرية المتنامية التي أدت إلى الضغط على الخدمات التعليمية والصحية، وهو ما انعكس على حق السكان في التمتع بالرفاه الاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

3. الدراسات السابقة

لم تتناول الموضوع دراسات متخصصة في هذا المجال، وإن وجدت دراسات تحمل في ثناياها سبقا وإشارة للموضوع، وإن اختلفت الإشارات وتعددت، ومن بينها:

– حركية التمدين وانعكاساته على المجال والمجتمع بولاية الترارزة، بحث لنيل درجة الدكتوراه، وهذه الدراسة لم يول صاحبها اهتماما للتنمية، وإنما اكتفى بإشارات وإيحاءات وإن من بعيد لأنها بالنسبة له ليست من ضمن بحثه.

– التدهور البيئي وانعكاساته على التنمية بولاية الترارزة، رسالة تخرج في الجغرافيا، رغم ارتباط هذه المذكرة بموضوع البحث، إلا أن صاحبتها لم تكن دراستها شاملة للمجال المدروس وقد اقتصرت على أجزاء منه دون غيرها.

4. تقديم مجال الدراسة

يندرج هذا الموضوع علميا ضمن الدراسات السكانية والتنموية، ويختص به فرع من فروع الجغرافيا يسمى بجغرافية السكان والتنمية، ومجاليا تشمل الدراسة المجال الترارزي، الذي يحتل الجزء الجنوبي الغربي من موريتانيا، ويقع من الناحية الفلكية بين دائرتي عرض 16_o و19_o شمالا، وبين خطي طول 14_o و16_o غربا، يحده من الجنوب نهر السنغال، ومن الغرب المحيط الأطلسي الذي يطل عليه بساحل رملي طويل يمتد من جنوب "انجاگو" حتى "رأس تيميريس" شمالا.

أما من الناحية الشرقية فتحده ولاية "البراكنة" ومن الشمال "آدرار" و"إينشيري" وتكانت، كما يقع في جزئه الشمالي الغربي مدينة نواكشوط[1]، وتصل مساحة هذه الولاية إلى 67800 كلم^2، وهو ما يعادل 6.6% من إجمالي مساحة البلاد، وتقسم إداريا إلى ست مقاطعات هي: بوتيلميت، واد الناقة، الركيز، كرمسين، وروصو، وتضم خمسة مراكز إدارية، و25 بلدية، وبها أكثر من 600 تجمع سكني دائم، وعاصمتها روصو.

5. المفاهيم المؤطرة للدراسة

تعتبر مرحلة تحديد المفاهيم من أهم مراحل البحث العلمي، والهدف منها تحديد المفاهيم المؤطرة للدراسة تجنبا لأي لبس في الفهم، وسنقتصر على دراسة مفهومي السكان والتنمية.

- **مفهوم السكان:** السكان هم مجموعة من البشر الذين يعيشون على الكرة الأرضية، ويختلف عدد السكان من دولة لأخرى بسبب العوامل الطبيعية والبشرية التي تؤثر في عدد السكان وتوزيعهم (المناخ، التضاريس، وفرة الموارد الطبيعية، القرب أو البعد من المسطحات المائية، الحروب، والمشكلات السياسية...)

إن مصطلح سكان يشير إلى كل مجموعة أفراد تربطهم روابط محددة لها أثر دائم أو مؤقت في حياتهم وفي علاقاتهم مع بعضهم بعضا، ويعيشون في منطقة معينة ولهم لهجة أو لغة مشتركة ولهم خصائص ثقافية وحضارية ومعتقدات وعادات ويتشاركون في كل الصفات والخصائص التي يملكها مجتمعهم.

- **مفهوم التنمية:** تدل التنمية لغة على الزيادة والنماء والكثرة والوفرة والمضاعفة والإكثار، بينما يختلف مفهوم التنمية الاصطلاحي من مجال لآخر، فيتخذ دلالة اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية أو بيولوجية أو نفسية، ومن هنا أصبح مفهوم التنمية مفهوما معقدا ومتشابكا يصعب تعريفه وتحديده بدقة.

وقد عرف مكتب المستعمرات البريطانية 1948م التنمية بأنها "حركة غرضها تحسين الأحوال المعيشية للمجتمع في جملته على أساس المشاركة الإيجابية لهذا المجتمع وبناء على مبادرة المجتمع بقدر الإمكان، وفي حالة عدم ظهور هذه المبادرة بصفة تلقائية ينبغي الاستعانة بوسائل منهجية لبعضها، واستشارتها بطريقة تضمن استجابة فعالة لهذه الحركة، ويستدل من هذا التعريف على أن تحسين الظروف الحياتية للسكان لا يمكن أن يتم عن طريق الإجبار، بل عن طريق التوضيح والفهم والإقناع مع ضرورة التركيز على مشاركة ومساهمة أفراد المجتمع نفسه في وضع وتخطيط البرامج الخاصة بتحسين أحوالهم المعيشية.

هذا وقد عرفتها إدارة التعاون الدولية التابعة للأمم المتحدة على أنها "عملية للعمل الاجتماعي تساعد أفراد المجتمع على تنظيم أنفسهم للتخطيط والتنفيذ عن طريق تحديد مشاكلهم واحتياجاتهم الأساسية، والتكامل بين الخطط الفردية والجماعية لمقابلة احتياجاتهم، والقضاء على مشاكلهم، والعمل على تنفيذ هذه الخطط بالاعتماد على الموارد الذاتية للمجتمع، واستكمال هذه الموارد بالخدمات والمساعدات الفنية والمادية من جانب المؤسسات الحكومية والأهلية من خارج المجتمع المحلي.[2]

I. السكان في ولاية الترارزة

يعتبر النمو الديمغرافي من أكثر العوامل المؤثرة في التنمية والمجال، وفي هذا المحور سوف يتم تناول الخصائص البشرية من خلال التعرض للنقاط التالية:

1. بداية استقرار السكان وتشكيل المجال الترارزي

لم يخل المجال الترارزي من سكان قطنوه ومارسوا فيه حياتهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بما يتلاءم مع الظروف الطبيعية له منذ العصر الحجري على الأقل، ورغم ذلك لم تتم إقامة أي مدينة أو تجمع سكاني ذا

شأن في أرجاء ذلك المجال على غرار المجال الموريتاني عموما، والذي لم يشهد على امتداد تاريخه وحدوده الحالية حضارة عمرانية ذات شأن.[3]

وليس من المستبعد أن يكون الإنسان قد استوطن خلال العصر الحجري الأجزاء الغربية والجنوبية من المجال الترارزي الحالي؛ نظرا لخصائصه المورفولوجية المنتمية إلى حقب جيولوجية خلت (الرباعي القاري) تميزت بوفرة البحيرات الشاطئية والخلجان الناجمة عن توغل المحيط في اليابسة، ونظرا للمعادن الرسوبية المكتنزة تحت شاطئه وفي أجزاء كبيرة منه والتي تؤشر حسب الجيولوجيين على الفترات الرطبة المزدهرة التي عاشتها اليابسة في ذلك المجال خلال تلك الحقب؛ وهي الفترات التي تمثل مرحلةالحضور البشري القديم في المجال الموريتاني بشكل عام، حيث يرجح أن يكون المجال الموريتاني قد شهد العمران البشري خلال العصر الحجري القديم حين أقام الإنسان حضارات عرفت الصناعة المعدنية، ووصلت إلى مستوى من التنظيم الاجتماعي والسياسي في وقت مبكر، حسب ما دلت عليه الآثار الأركيولوجية التاريخية.[4]

وقد تلت تلك المرحلة السابقة **مرحلة توافد الهجرات الحسانية**، التي عرف بعدها المجال الموريتاني وجود كيانات سياسية شبه مركزية، عبارة عن إمارات ظهر أغلبها مع بداية القرن 18م بعد السيطرة الحسانية على شرق البلاد وغربها وشمالها، وإلى جانب تلك الإمارات نشأت رئاسات حربية قوية لبعض القبائل، مثل "رئاسة أولاد الناصر" و"رئاسة أولاد داوود" في شرق البلاد.[5]

برزت إمارة الترارزة من بين هذه الإمارات التي نشأت سنة 1721م، والتي ظلت مستفيدة من علاقاتها التجارية مع الفرنسيين معتمدة في ذلك على تجارة مادة الصمغ العربي المنتشرة في مجالها الترابي، وهي المادة التي أدرت على أمراء الترارزة أرباحا من الضرائب العرفية على تجار تلك المادة وعلى تجارتها، والتي تأسس كذلك اقتصاد سكان هذه الإمارة لدرجة جعلت البعض يقول: إن إمارة الترارزة "هبة الصمغ العربي"[6]

2. حركية السكان

ساهمت حركية السكان في تسريع وتيرة نمو المراكز الحضرية، سواء كانت تلك الزيادة ناتجة عن الزيادة الطبيعية التي يشهدها السكان أو غير الطبيعية والمتمثلة في الهجرة، وسواء كان ذلك في الأرياف أو داخل المراكز الحضرية نفسها.

أ. تزايد مطرد تعرفه المواليد

لا يخفى في موريتانيا عموما، أن نسبة الولادات سجلت أعلى ارتفاع لها (45.2‰) سنة 1988، (الجدول رقم 1)، وبدأت بالانخفاض التدريجي رغم أنها بقيت مرتفعة نسبيا، إذ بلغت 36‰ سنة 2000م، ويرجع ارتفاع نسبة الولادات إلى عوامل عدة كتعدد الزوجات والزواج المبكر، وعدم الأخذ بموانع الحمل لدى أغلبية السكان.

وحسب دراسة أجراها المكتب الوطني للإحصاء سنة 2007 فإن نسبة النساء المتزوجات دون 15 سنة تبلغ 18.5% على مستوى التراب الوطني، وتختلف بين الوسطين الريفي والحضري، إذ تصل في الوسط الريفي

22.6%، بينما في الوسط الحضري تتراجع لتصل 15.3%، وتبلغ نسبة النساء المتزوجات دون سن 18 سنة 44.9%.[7]

الجدول 1: تطور معدل الولادات الخام في موريتانيا من (1977–2007)

الفترة	1977	85-80	1988	1993	2000	2005	2006	2007
المعدل الخام للمواليد ‰	43.7	44.7	45.2	44.5	36	35	35	34

المصدر: المكتب الوطني للإحصاء.

وتصل نسبة الولادة في المراكز الصحية بولاية الترارزة 82%، وتختلف بين الوسطين الريفي والحضري، إذ تسجل نسبة 90% منها في الوسط الحضري.

هذا وقد شهد معدل الخصوبة بالولاية تناقصا حادا في السنوات الأخيرة، حيث يشير تقدير 2007 أن مؤشر الخصوبة وصل 4.5 على مستوى الولاية، ويمكن إرجاع ذلك إلى ظاهرة العزوبة التي أصبحت منتشرة بين الشباب والشابات على حد سواء، هذا فضلا عن انتشارها بين الرجال والنساء في سن الخمسين، والتي يقدرها تقدير 2007م ب 5.4 و4.8 على التوالي، وكذلك على انتشار التعليم واختفاء الكثير من العادات التي طبعت السكان خلال ردح من الزمن.

هذا وقد أعطى إحداث مكاتب الحالة المدنية نتائج مهمة، فيما يتعلق بالسجلات الحيوية للسكان، وإن كانت لا تزال نسبية، لأن بعض النساء ما زالت تلد خارج المراكز الصحية، ولا تهتم بتقييد أبنائها في السجلات الحيوية، في حين أن البعض منهن يفضلن الولادة بنواكشوط، مع أن هذه الظاهرة الأخيرة قلت نسبيا خاصة في مركزي روصووبوتليمت لوجود المستشفى الجهوي للولاية بالأولى، ووجود مستشفى "حمد" بالثانية.

الجدول 2: تطور عدد الولادات لدى مكاتب الحالة المدنية بالترارزة(2004–2010)

السنوات	روصو	بوتيلميت	الركيز	المذرذرة	واد الناقة
2004	570	-	-	95	1995
2005	780	600	-	102	-
2006	710	700	-	128	242
2007	1129	800	668	241	286
2008	1263	812	324	285	190
2009	1352	400	1446	-	292
2010	1427	564	825	287	295

المصدر: مكاتب الحالة المدنية، بولاية الترارزة، وبيانات المكتب الوطني للإحصاء.

ب. نقص كبير في تسجيل حالات الوفيات بالولاية

لا توجد بيانات إحصائية دقيقة فيما يتعلق بالوفيات؛ لأن معظم السكان في الولاية لا يعبؤون بتسجيل وفياتهم لدى الجهات المعنية، إلا إذا ترتبت عن ذلك ضرورة مهنية، كالاستفادة من المعاشات بالنسبة للموظفين مثلا.

وعموما، يرتفع معدل الوفيات على المستوى الوطني، مع وجود اختلافات طفيفة تبعا لمنطقة الإقامة، ويعود ذلك لعدة أمور أبرزها انخفاض الوعي الصحي والغذائي ونقص البنية الصحية، فقد كان هذا المعدل 18.1‰ سنة 1988، وانخفض إلى 11.6‰ سنة 2000،[8] وقد بلغ معدل وفيات الأطفال 159‰ في نفس السنة، هذا وقد سجل معدل الوفيات العام تراجعا خلال العقدين الأخيرين، إذ انخفض من 130‰ عند الذكور و113‰ بالنسبة للإناث سنة 1993، إلى 120‰ سنة 2000.

ويختلف معدل الوفيات حسب الفئات العمرية، خاصة أن النسبة العليا تسجل لدى الأطفال والمراهقين، وإن كانت انخفضت النسبة لدى هاتين الشريحتين ب 15% و3.4% بالنسبة للأولى والثانية على التوالي ما بين 1981م و2007م.[9]

هذا وتختلف أسباب الوفيات إلا أنها ببعض مدن الضفة (روصو، الركيز) ترتبط ارتباطا وثيقا بحمى الملاريا، التي تشكل المنطقة وسطا ملائما لانتشارها، لتكاثر الباعوض بها؛ ذلك أن المستنقعات داخل هذه المراكز في الخريف والنفايات، كلها عوامل تساعد على تكاثر الباعوض المسبب لهذه الحمى، التي تؤدي إلى الوفاة لدى مختلف الفئات العمرية، فقد سببت هذه الحمى الوفاة لنسبة 43% بالنسبة للفئة الأقل من 15 سنة، و52% للفئة ما بين 15 و64 سنة، و5% لما فوق 65 سنة.

إن ارتفاع معدل الوفيات في الإقليم بسبب هذا المرض، سيؤثر على دينامية السكان وحركتهم عبر المجال. لقد أضحت نسبة الوفيات منخفضة نسبيا، نتيجة انتشار الوعي الصحي بين السكان، وإقبالهم على عمليات التلقيح التي تقوم بها الجهات الصحية، مع توفر بعض الخدمات الصحية بالعاصمة نواكشوط.

ج. تيارات الهجرة

تعتبر الهجرة القروية في بلدان العالم الثالث إحدى أشكال استراتيجيات التعايش الفردية والعائلية، فهي تعبر عن رغبة الساكنة المهاجرة في تحسين أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية عبر النزوح عن الأوساط القروية المهمشة، التي تعاني من ضعف البنية التحتية والمرافق والخدمات العمومية، وتقلص فرص الشغل وتدني المداخيل، نحو الأوساط الحضرية الأكثر جاذبية على هذه المستويات.[10]

وفي هذا المنحى، فقد استقبلت مدينة روصو وبحكم موقعها، منذ نشأتها وحتى الآن، موجات من المهاجرين، وبلغ تيار الهجرة فيها ذروته، إبان فترة الجفاف التي عرفتها البلاد، كما استقبلت المدينة خلال السنوات الماضية المهاجرين العائدين من السنغال والذين هجروها عقدين من الزمن.

وقد سارت الهجرات الداخلية بموريتانيا عموما، وفق دينامية أخذت مرحلتين: الأولى كانت هادئة، لم تكتسب فيها المراكز الحضرية أكثر مما تمليه جاذبيتها الإدارية والاقتصادية، بينما سجلت المرحلة الثانية بعدا آخر، اعتمد على سوء الظروف في المناطق المهاجر عنها في المقام الأول، بدل عامل الجذب في المهجر، وبذلك خرجت

الهجرات عن صورتها الانتقائية التي كانت في الأساس تمس شريحة الذكور البالغين سن العمل بالدرجة الأولى، إلى كافة المكونات (ذكورا وإناثا) ضمن فئات العمر المختلفة، وهو ما جعل الهجرة تلعب دورا كبيرا في تضاعف سكان الحضر بالترارزة؛ ذلك أن أعدادا هامة من سكان الوسط الريفي هاجروا إلى المراكز الحضرية، مساهمين في تعميرها، وذلك في مختلف أرجاء الولاية، هذا فضلا عن هجرة السكان الذين قدموا وافدين من الولايات الداخلية الأخرى.

وكما عملت الهجرة على زيادة ساكنة المراكز الحضرية من جهة، فإنها ساهمت في تناقص ساكنتها من جهة أخرى، إذ أظهرت تيارات هجرية خارجية، متجهة أساسا نحو نواكشوط.[11] وعموما، تتأثر الهجرة داخل الولاية بعوامل ومتغيرات، تتفاوت فعالية كل منها حسب كل مركز.

3. بنيات السكان

تعكس البنيات الديمغرافية، قدرة المجتمع الإنتاجية ومدى إمكانية تحقيق التنمية والعدالة الاجتماعية، وفي هذا السياق نلاحظ أنه وفي عموم ولاية الترارزة، فإن المشهد العام، من أول وهلة، هو غلبة الإناث وسيادتهن العددية على الذكور.

كما نلاحظ كذلك انتقاء وكأنه مقصود، على مستوى الفئات العمرية التي تقيم بشكل دائم في المراكز الحضرية، حيث تكون الغلبة دائما للفئات صغيرة السن، كما أن فئة كبار السن، تظل بارزة للعيان.

أ. التركيب العمري

يظهر فيما يتعلق بالتركيب العمري، الذي يعكس مستوى الحياة الاقتصادية والاجتماعية والديمغرافية، أن غالبية السكان في الترارزة، حسب إحصاء 2000 تدخل ضمن فئة الأعمار الشابة، إذ أن نسبة 43.11% تقل أعمارهم عن 15 سنة، ونسبة 49.70% تقل أعمارهم عن 50 سنة، وهذه الفئات هي الفئة النشطة في المجتمع.

ب. التركيب النوعي

فيما يتعلق بالتركيب النوعي، فإنه من الملاحظ أن المراكز الحضرية عادة ما تتميز بارتفاع النوع فيها؛ نظرا لأنها تشكل محاور جذب بالنسبة للأرياف المحيطة بها، والملاحظ في عموم الترارزة، أن نسبة النوعية تتراوح بين 91 و94 ذكرا، مقابل كل 100 أنثي، وذلك ما بينته النتائج الرسمية للإحصاءات، فقد كانت النسبة النوعية 91 و93 سنة 1977 و1988م على التوالي، ووصلت سنة 2000 إلى 94 ذكرا مقابل 100 أنثي، وهو ما يظهر حسب إحصاء 2000 من النسبتين 48.34% و51.66% على التوالي من إجمالي السكان.

ويعود انخفاض هذه النسبة إلى الهجرة التي تمس الذكور أكثر من الإناث، ولكون المرأة الموريتانية ما تزال تمثل عبئا على المجتمع، بوصفها عنصرا غير منتج في الغالب، هذا وتختلف نسبة النوع تبعا للفئات العمرية، حيث يظهر نسبة النوع مرتفعة في فئة الأطفال أقل من 14 سنة أما الفئات الأخرى فالغالبية إناث.

4. التطور العددي للسكان

لقد كان إحصاء 1977 أول إحصاء يمكن الاعتماد عليه في دراسة السكان، وتوزيعهم في موريتانيا عموما، وفي ولاية الترارزة خصوصا، حيث بلغ عدد السكان في هذا التعداد 216008 نسمة، وقد شهد هذا العدد تراجعا ملحوظا، حيث بلغ 202596 نسمة في تعداد 1988، ووصل عدد السكان في الولاية سنة 2000 ما قدر268220 نسمة وسجل السكان تطورا معتبرا خلال سنة2013، حيث بلغ عدد السكان 272773 نسمة، منهم 8213 سكان بدو رحل، في حين أن سكان الحضر وصلوا في نفس السنة 69852 نسمة، أما سكان القرى فقد وصلوا حينها 194708 نسمة.[12]

ومن الملاحظ وجود تناقص كبير في أعداد السكان الرحل خلال العقود الأخيرة، حيث أصبحت نسبتهم 3.01% من مجموع ساكنة الولاية حسب إحصاء 2013، بعد أن كانت 11.69% سنة 1988، وأكثر من 50% خلال إحصاء 1977، وفي سنة 2000 بلغت 5.8%، وهو ما يعكس التوجه الكبير للساكنة نحو الاستقرار والتحضر خلال هذه الفترة.

وفي المقابل ارتفعت نسبة السكان المستقرين من 3% سنة 1961 إلى حوالي 40% سنة 1988، وأكثر من 90% سنة 2000، وما نسبته 97% سنة 2013.

وقد كان العامل الأساسي لنمو المستقرات الحضرية يتمثل في تدفق سكان البوادي خلال فترة الجفاف التي شهدتها البلاد منذ أواخر الستينات وحتى العقد الأخير.

ومن خلال مقارنة نتائج إحصاء 1977 ومعطيات إحصاء 1988، نجد أن تراجع الرحل كان بوتيرة كبيرة، فمثلا فيروصو وواد الناقة التي كانت تسجل أعلى نسبة من السكان الرحل خلال إحصاء 1977 قدرت ب 70%، لم تعد خلال إحصاء 1988 سوى 15.18%.

هذا، وتمكن مقارنة النمو السكاني في الترارزة بباقي موريتانيا، من خلال تطور الساكنة الموريتانية عموما في الفترة ما بين 1965 – 2000-2013 المبين في الجدول رقم 3، حيث يظهر أن الترارزة من بين أربع ولايات تعرف نموا سكانيا خفيفا، وهذه الولايات إلى جانب الترارزة، هي تكانت والبراكنة ولعصابة، وذلك على العكس من ولايات كوركول ونواكشوط وتيرس الزمور ونواذيبو التي عرفت تزايدا مهما مقارنة مع تكانت سنة 1965.

وقد قدر سكان ولاية الترارزة سنة 1965 ب 197700 نسمة، منها 80.83% بدو رحل، و8.83% في الريف المستقر، كما قدروا سنة 1970 ب 234600 نسمة منها (80.99%) رحل و8.65% في الريف المستقر.

وفي سنة 1972 وصل عددهم 217000 نسمة، أي بزيادة مطلقة بلغت بين 1965-1972 (2.13%)، والجدول رقم 3 يبين تغيير عدد السكان بالولاية.

الجدول 3: تطور سكان الترارزة في الفترة ما بين 1965-2013م

السنة	عدد السكان	التغير المطلق	نسبة النمو %
1965	197700	-	-

1970	234600	36900	3.48
1972	217000	-17600	-3.82
1977	216008	-992	-0.09
1988	202596	-13412	-0.04
2000	268220	65624	2.36
2011	315237	47017	1.47
2013	272773	-	0.14

المصدر: المكتب الوطني للإحصاء

5. التوزيع الجغرافي للسكان

يتوزع سكان الترارزة على مساحة تبلغ 67800 كلم^2، ويتباين توزيعهم من منطقة لأخرى، بل داخل المقاطعة الواحدة، حيث تتمتع بعض المناطق بتركز شديد، والبعض الآخر بندرة سكانية واضحة، كما يبدو أن السكان يتمركزون في الجنوب، حيث تضم المقاطعات الثلاث الجنوبية 57.78% من السكان، في مساحة تقل عن 27% من مساحة الولاية، وتصل الكثافة في هذه المقاطعات الثلاث مجتمعة 24.41 ن/كلم^2، في حين لا تتجاوز في المقاطعات الأخرى 3.95 ن/كلم^2، ويتناقص عددهم تدريجيا في الاتجاه الشمالي من الولاية، وتحتضن مقاطعة روصو 55457 نسمة، لتحتل المرتبة الثالثة بعد كل من الركيز (451 70 نسمة)، وأبي تليميت (56560 نسمة).[13]

وعند دراسة التوزيع العددي لسكان الولاية بين مختلف المقاطعات، يظهر أنه وإن كانت أكبرها مساحة أكثرها سكانا، فإن أصغرها مساحة ليست أقلها سكانا، وهكذا فإن السكان لا يتوزعون توزيعا منتظما بين المقاطعات، حيث نجد أن أكثر من 20% تستقر في مقاطعة أبي تليميت، بينما لا تتجاوز هذه النسبة 6% في مقاطعة واد الناقة.

وتوزيع السكان في ولاية الترارزة يتأثر بعوامل عدة، لعل أبرزها الذي اجتاح البلاد في عقدي السبعينات والثمانينات، حيث أصبح سكان الريف مرغمين على تغيير محل إقامتهم، وهو ما يؤدي بالضرورة إلى إعادة توزيعهم من جديد.

ويتوزع سكان الترارزة بين ست مقاطعات وخمسة مراكز إدارية، وتستأثر مقاطعة روصوبوتليمتوالركيزوالمذرذرة بنسبة 84% من مجموع سكان الولاية.

ومن العوامل الأخرى التي لها تأثير مباشر بتوزيع السكان، الأنشطة التي يمارسونها والتي في مقدمتها الزراعة والرعي، حيث تقع كثافة السكان في المناطق الزراعية، وتنخفض في مناطق الرعي، حيث حياة الانتجاع والترحال، بالإضافة إلى حرفة الصيد البحري والنهري التي يتوزع تبعا لها من يمارسها ويعتمد عليها من السكان، في المناطق المحاذية للمحيط الأطلسي ونهر السنغال.

وتصنف الترارزة من بين الولايات الموريتانية المتوسطة الكثافة، حيث تفوقها ولايات كوكول، كيدماغا، البراكنة، والعصابة، وتنخفض عنها الولايات الأخرى.

وقد عرفت الكثافة العامة في الولاية، تراجعا طفيفا بين 1977 و1988، حيث انتقلت من 3.18 ن/كلم^2 إلى 2.98 ن/كلم^2، لكنها عرفت تزايدا مهما بعد ذلك، إذ أصبحت 4.2 ن/كلم^2 سنة 2000، وفي الإحصاء الأخير (2013)، سجلت تراجعا طفيفا، إذ وصلت إلى 4.0%.[14]

II. التنمية في ولاية الترازة

يتيح المجال الترارزي إقامة تنمية زراعية ورعوية قادرة على تحقيق الاكتفاء الذاتي ليس للترارزة فحسب بل لموريتانيا عامة، ولما كانت البلديات شبه عاجزة عن التدبير المجالي المطلوب، عمدت الدولة من خلال التحديثات التي أحدثتها في المجال الزراعي إلى إحداث عملية تحول بالغ في هذا المجال، ابتداء من القانون العقاري، والذي ساهم في تخليص الزراعة من طابعها التقليدي وظروفها البشرية التي اتسمت بالتخلف والركود طيلة ردح من الزمن.

1. التحديث الهيدروزاعي ابتداء من القانون العقاري

تتشكل ديباجة القانون العقاري من مادتين أساسيتين، تعلنان صراحة تملك الدولة للأرض في البلد، وتصرفها فيها حسب المصلحة العامة، ويستطيع كل موريتاني بدون تمييز من أي نوع، أن يصبح مالكا، جزئيا، إذا التزم القانون، كما أن نظام التملك أصبح ملغى.

وعلى الرغم من المآخذ الكثيرة على هذا الإصلاح العقاري، إلا أنه ساهم في تخليص الزراعة إلى حد ما، من طابعها البدائي والتقليدي الذي يتسم بالتخلف والركود، وذلك في جزء من المجال الوطني، لا نجازف إذا قلنا عنه "موريتانيا النافعة"، الشيء الذي أصبحنا معه نعيش "شبه نهضة زراعية" على طول امتداد الضفة اليمني للنهر (ميدان اختيار الإصلاح) منذ التسعينات وحتى اليوم.[15]

2. التنمية الزراعية في منطقة الضفة

أدى الجفاف المتكرر في نهاية الستينات والثمانينات، وانخفاض أسعار الحديد في منتصف السبعينات إلى نهج سياسة اقتصادية، تقوم على الاستدانة المكثفة، وتنامي القطاع العمومي، بشكل فوضوي، وهذا ما جعل الاقتصاد الموريتاني يتجه إلى حافة الانهيار.[16]

وأمام هذا الوضع المتدهور، الذي لا يتماشى مع التنمية والتطور الحديث، بادرت الدولة إلى تبني البرامج الإنمائية القطاعية، والتي من أهمها التوجه نحو تطوير المجال الزراعي للضفة اليمنى لنهر السنغال، والنهوض به من الوضع التقليدي إلى وضع جديد أكثر انتعاشا، فكان التوجه الجديد نحو الزراعة المروية، باعتبارها النشاط الكفيل بإحداث تغيير جذري وسريع، في أنماط وأساليب الزراعة، من شأنه أن يحدث ثورة في مجال الإنتاج، تتماشي والمتطلبات الاستهلاكية للسكان كما وكيفا.

إلا أن التوجه ظل محدودا في بداياته الأولى، وهو ما جعل الدولة تلجأ إلى إتباع مجموعة من السياسات التشجيعية والاستثمارية لدعمه، ومن هذه السياسات على سبيل المثال لا الحصر تهيئة الأراضي واستصلاحها وتوزيعها على المزارعين (الجدول رقم 4)

الجدول رقم 4: تطور المساحات المستصلحة والمزروعة بالترارزة بين 1985 و2015

نوعية الزراعة	المساحات بالهكتار				
	1985	1995	2005	2010	2015
زراعة مطرية	550	312	968	1756	-
زراعة انحسار الفيضان	15141	12463	15252	20465	-
زراعة مروية	974	10021	16526	19899	23400
المجموع	16665	22796	32746	42120	23400

المصدر: مصلحة الإحصاء الزراعي، وزارة الزراعة.

3. زراعة الأرز بعد الإصلاحات الهيدروزراعية الحديثة

تتركز زراعة الأرز ضمن مجال زراعي، يشمل ضفة نهر السنغال اليمني، بالإضافة إلى الشريط المحاذي لتلك الضفة، والذي يمتد من دلتا نهر السنغال، عند منطقة "انداكو" حتى "لكصيبة" إلى الجنوب الشرقي من الترارزة، وقد حققت هذه الزراعة رغم حداثتها وعدم معرفة السكان بتقنياتها ومتطلباتها، تطورا ملحوظا، أصبحت معه الولاية تحتل المرتبة الثانية على الصعيد الوطني، من ناحية إنتاج وتحويل الأرز، حيث يتم تخصيص حملتين زراعيتين من أصل ثلاث حملات (خريفية، شتائية، صيفية)، تتم على مدار السنة، أهمها تبدأ من شهر يونيو وحتى نوفمبر، مخصصة لزراعة الأرز بالأساس، وقد زرع خلال هذه الحملة (2015) ما يناهز 23000 ألف هكتار،[17] أما الثانية فتكون متزامنة مع فصل الصيف، وتدوم من مارس حتى يونيو.

وقد شكلت مزرعة امبورية النموذجية، النواة الأولى للزراعة المروية في الترارزة، وقد تم إنشاؤها في إطار التعاون الصيني الموريتاني الذي نشط بعيد الاستقلال، حيث شكل نقل الخبرة الخارجية والاستفادة منها على أوسع نطاق ممكن، هدفا أساسيا من وراء إنشاء هذه الزراعة، وبعد ذلك توالت محاولات استصلاح عدة مساحات قروية صغيرة في الولاية (دار السلام، كاراك...)، وقد شكلت هذه المساحات القاعدة الأساسية لانطلاق الاستصلاحات الهيدروزراعية فيما بعد (مثل بكمون...).

وإذا كان الأرز بعد هذه الاستصلاحات أصبح العمود الفقري وحجر الزاوية في الزراعة المروية؛ حيث أنه أصبح الغلة المسيطرة على المجال الزراعي على مستوى الضفة، ورغم الدعم والتشجيع الذي لاقاه من طرف الدولة الموريتانية، فإنه لا يزال غير قادر على تحقيق آمال وتطلعات السكان الموريتانيين.

4. التنمية الرعوية والغابوية

لقد كانت الثروة الغابوية تشكل مورد عيش مهم، لجزء كبير من ساكنة الولاية، نظرا لما كانت تمثله محميات الصمغ، والتي ظل إنتاجها، يشكل أهم مادة تبادل مع الأوربيين في المحطات النهرية، إلا أن استغلاله توقف منذ العام 1977، بسبب اختفاء هذا النوع من الأشجار تقريبا في مجال الولاية، حيث تم القضاء على ما يزيد عن 80% من الغطاء الغابوي والعشبي، ولم يعد موجودا سوى بعض الغابات المحمية على طول امتداد الضفة، والتي لم يبق منها قائما سوي اثنتين تعانيان تحديات جمة.

ونتيجة للتدهور الذي عرفته الأشجار والغابات على حد سواء، سارعت الدولة سنة 1983، إلى استصدار قانون يمنع اجتثاث الأشجار والأخشاب، إذ أن قطع الأشجار والاحتطاب غير المنتظم يؤدي إلي تقليل كثافة الغابة من جهة، ومن جهة أخرى يؤدي إلى تدهور الصفات الوراثية للغابة، وفي الحالات الجائرة إلى انحسار رقعة الثروة الشجرية وانتشار التصحر، إذ أن المعتدي لا يهتم بالأصول التربوية للغابة، فيعمد إلى اختيار أفضل الأشجار من حيث الارتفاع والاستقامة والحالة الصحية ويبقي على الأشجار المعوجة والمريضة والهرمة، مما يسيء إلى وضع الغابة، كما أن الاحتطاب يشوه الأشجار ويوقف نموها أو قد يزيلها بالمرة.[18] مع أن ذلك لم يمنع السكان، الذين لم يكن لهم بد من استعمال الغطاء الشجري، لاستخدامه لأغراض مختلفة، سواء باستخدامه في الصناعة التقليدية أو في المخابز التي تعتمد على الحطب بشكل رئيسي.

5. التنمية الحيوانية

تعتمد موريتانيا كغيرها من الدول غير الصناعية على منتجات الريف الزراعية، حيث أن القطاع الريفي الموريتاني ما زال مصدر حياة لثلثي السكان، وتمثل التنمية الحيوانية نسبة 79% من الإنتاج الداخلي الخام على المستوى الريفي الذي يقدر نصيبه ب 24% من الإنتاج الوطني الخام حسب تقديرات 1992م، وزيادة على ذلك فإن هذا المجال يستقطب عمالة تقدر ب 75% من إجمالي السكان،[19] وهو ما مكن من اعتبار الثروة الحيوانية عنصرا أساسيا من عناصر التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد، حيث مثلت هذه الثروة ولحقب زمنية طويلة المصدر الغذائي الأساسي، بل شبه الوحيد للإنسان الموريتاني، بالإضافة إلى ما جادت عليه من منافع أخرى مثل الصوف والوبر، الذي صنع منه مسكنه لأمد طويل، والجلود التي اتخذ منها أحذيته وصنع منها مخداته وأغطيته وأوعيته لتبريد الماء، ولمعالجة الحليب ومحافظ للزاد.

ورغم الأهمية الكبيرة للثروة الحيوانية، فإن تضافرها مع جهود موازية لتصنيع المنتجات الحيوانية تبقي العامل الأساسي في إعادة الاعتبار لهذا القطاع، ولعل تجربة مشاريع صناعة الألبان بنواكشوط وانعكاساتها الإيجابية على الثروة الحيوانية في ولاية الترارزة أصدق مثال على ذلك، ورغم الإمكانيات المتاحة في مجال إنتاج ألبان مثلا لا تزال البلاد تستورد كميات معتبرة من منتجات الألبان ومشتقاتها، رغم مجهودات هذه المشاريع في هذا الصدد، ومحاولتها تلبية احتياجات السكان خصوصا في نواكشوط، لكنها لحد الساعة ما زالت بعيدة عن تحقيق هدفها الأسمى، وإن كانت تسعى للتغلب على النقص الكبير للألبان ومشتقاتها في الأسواق.

خاتمة:

يبدو جليا من خلال تحليل ظاهرة السكان والتنمية في ولاية الترارزة أن المجال الترارزي لم يخل من سكان قطنوه ومارسوا فيه حياتهم الاقتصادية والاجتماعية بما يتلاءم مع الظروف الطبيعية له منذ العصر الحجري على الأقل، ورغم ذلك لم تتم إقامة أي مدينة أو تجمع سكاني ذا شأن في أرجاء ذلك المجال على غرار المجال الموريتاني عموما، والذي لم يشهد على امتداد تاريخه وحدوده الحالية حضارة عمرانية ذات شأن.

وقد ساهمت حركية السكان في تسريع وتيرة نمو المراكز الحضرية، سواء كانت تلك الزيادة ناتجة عن الزيادة الطبيعية التي يشهدها السكان أو غير الطبيعية والمتمثلة في الهجرة، وسواء كان ذلك في الأرياف أو داخل المراكز الحضرية نفسها. وتعكس البنيات الديمغرافية، قدرة المجتمع الإنتاجية ومدى إمكانية تحقيق التنمية والعدالة الاجتماعية، وفي هذا السياق نلاحظ أنه وفي عموم ولاية الترارزة، فإن المشهد العام، من أول وهلة، هو غلبة الإناث وسيادتهن العددية على الذكور.

كما نلاحظ كذلك انتقاء وكأنه مقصود، على مستوى الفئات العمرية التي تقيم بشكل دائم في المراكز الحضرية، حيث تكون الغلبة دائما للفئات صغيرة السن، كما أن فئة كبار السن، تظل بارزة للعيان. هذا، وتمكن مقارنة النمو السكاني في الترارزة بباقي موريتانيا، من خلال تطور الساكنة الموريتانية عموما في الفترة ما بين 1965م – 2000-2013م، حيث يظهر أن الترارزة من بين أربع ولايات تعرف نموا سكانيا خفيفا، وهذه الولايات إلى جانب الترارزة، هي تكانت والبراكنة ولعصابة، وذلك على العكس من ولايات كوركول ونواكشوط وتيرس الزمور ونواذيبو التي عرفت تزايدا مهما مقارنة مع تكانت سنة 1965م.

يتوزع سكان الترارزة على مساحة تبلغ 67800 كم^2، ويتباين توزيعهم من منطقة لأخرى، بل داخل المقاطعة الواحدة، حيث تتمتع بعض المناطق بتركز شديد، والبعض الآخر بندرة سكانية واضحة.

يتمتع إقليم الترارزة بمقومات أساسية وضرورية للعملية التنموية، تتيح إقامة تنمية اقتصادية واجتماعية؛ إلا أن المشاريع التنموية التي يتيحها هذا المجال ما زالت دون تطلعات السكان، وهذا ما يستدعي:

- وضع سياسات واستراتيجيات كفيلة بتحقيق التنمية تضع في الحسبان محاولة الحد من العراقيل والتحديات التي تعوق التنمية في هذا المجال المهم من البلاد؛
- إشراك السكان في عملية التنمية، وجعلهم فاعلين فيها، لا أن تكون الدولة هي الفاعل الوحيد، بل لا بد أن تكون التنمية تشاركية بين المجتمع والدولة؛
- توفير الوسائل والمعدات للمزارعين وتأطيرهم وتكوينهم، ووضع رقابة على المنتوج الزراعي؛
- عدم إنهاك الأرض، وتنويع المنتجات الزراعية، لئلا يؤدي ذلك إلى تصحر التربة؛
- وضع البعد البيئي في جميع مشاريع التنمية؛
- تطوير التنمية الحيوانية، بتوفير الموارد البشرية، وإضافة صيدليات بيطرية جديدة، ومراقبة صحة القطيع، ودعم مشاريع الألبان ومشتقاتها، وإقامة مصانع للنعال وغيرها من منتجات الثروة الحيوانية.

الهوامش:

زكرياء ولد أحمدو، التدهور البيئي في مقاطعة روصو، بحث لنيل شهادة المتريز في الجغرافيا، جامعة نواكشوط، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 2010، ص 4.

[2] محمد الأمين عابدين، البيئة وانعكاساتها على التنمية بولاية الترارزة، بحث لنيل شهادة الماستر، جامعة نواكشوط، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 2015م، ص 22.

[3] محمد المختار ولد السعد، إمارة الترارزة وعلاقاتها التجارية والسياسية مع الفرنسيين من 1703-1860م، أطروحة لنيل درجة الدكتوراه في التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بتونس، جامعة تونس الأولى، 1999، ص 52.

[4] محمد باباه ولد محمد ناصر، من أزمة البادية إلى التحضر الفوضوي في موريتانيا؛ نواكشوط نموذجا، أطروحة دكتوراه دولة في الجغرافيا، جامعة محمد الخامس، 2008، ص 29.

[5] حماه الله ولد السالم، تاريخ موريتانيا العناصر الأساسية، دار الزمن، سلسلة قضايا تاريخية، العدد 9، 2007، ص 24.

[6] السيد ولد اباه وآخرون، موريتانيا الثقافة والدولة والمجتمع، قسم البحوث والدراسات العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، القاهرة، 2000، ص 79.

[7] محمد المامي ولد محمد عبد الله، حركية التمدين وانعكاساته على المجال والمجتمع بولاية الترارزة، أطروحة لنيل درجة الدكتوراه، جامعة القاضي عياض، كلية الآداب والعلوم الإنسانية مراكش، 2013، ص 123.

[8] حسب الإسقاطات السكانية للمكتب الوطني للإحصاء، 2000-2030.

[9] المكتب الوطني للإحصاء.

[10] محمد عبد الرحمن الشرنوبي، جغرافية السكان، المكتبة الآنكلومصرية، ط1، القاهرة، جمهورية مصر العربية، 1978، ص 163.

[11] سيدي عبد الله ولد المحبوبي، الهجرة الداخلية والتنمية في موريتانيا "الثنائي الحرج"، بحث لنيل درجة الدكتوراه، جامعة تونس، 1998، ص 55.

[12] المكتب الوطني للإحصاء، التعدادات العامة للسكان والمساكن، 1977، 1988، 2000، 2013.

[13] زكرياء ولد أحمدو، التدهور البيئي في مقاطعة روصو، مرجع سبق ذكره، ص 15.

[14] المكتب الوطني للإحصاء: التعدادات العامة للسكان.

[15] محمد المامي ولد محمد عبد الله، حركية التمدين وانعكاساته على المجال والمجتمع بولاية الترارزة، مرجع سبق ذكره، ص 297.

[16] حامدينو ولد القاسم الملقب، البيئة البرية في التشريع الموريتاني، بحث نيل درجة الماجستير في الحقوق، جامعة البليدة، كلية الحقوق، 1999-2000 ص 69.

[17] محمد عبد ولد محمد بك، تنمية الأبقار في موريتانيا، بحث لنيل شهادة المتريز في الجغرافيا، جامعة نواكشوط، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 1997، ص 4.

[18] جميلة بنت البح، مشاريع إنتاج وتسويق الألبان بنواكشوط، بحث لنيل شهادة المتريز في الجغرافيا، جامعة نواكشوط كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 2002-2003، ص 3.

[19] المصطفي السالك ولد عبد الله، دور الثروة الحيوانية في الاقتصاد الموريتاني، بحث لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد، جامعة أسيوط، كلية التجارة، 2006، ص 29.